

الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى تشجيع ثقافة المقاولاتية لدى الشباب

أ/ فاطمة الزهراء مكلاتي، جامعة تبسة.

ملخص:

لجأت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء اقتصاد وطني قوي، وذلك بتأسيس صناعة محلية الهدف منها تشغيل أكبر قدر ممكن من العمال، لذلك كانت الدولة هي المخطط والموجه والمسير في نفس الوقت في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1988 أين باشرت سياسة المخططات التنموية، بغية تحقيق الهدف الأسمى لرفاهية المجتمع، من خلال التشغيل المكثف والقضاء على البطالة، لكن مع بداية التسعينيات ظهرت عدة مشاكل على المستوى الاجتماعي، منها ظاهرة البطالة، التي مست شريحة كبيرة من المجتمع، دفع بالدولة إلى انتهاج سياسة تشغيل جديدة، تعتمد على الإبداع والمبادرة الفردية للأشخاص سميت بالثقافة المقاولاتية المتمثلة في برامج ANSEJ، CNAC، ANGEM.

Résumé :

Au lendemain de l'Indépendance, l'Algérie s'est efforcée de mettre sur pied une économie nationale solide en ayant recours à l'implantation d'une industrie locale dont le but réside dans la création de postes de travail au profit du plus grand nombre possible de travailleurs. Dans ce contexte, l'Etat était à la fois en charge de la planification, de l'orientation et de la gestion au cours de la période allant de 1965 à 1988 en adoptant la politique des plans de développement afin de réaliser l'objectif sublime du bien-être de la société par le biais de l'emploi intensif et mettre ainsi fin au chômage. Cependant au début des années 90, des problèmes étaient survenus au niveau social notamment le phénomène du chômage qui a affecté une grande tranche de la société, ce qui a obligé

l'Etat à opter pour la politique de l'emploi sur une grande échelle basée sur la créativité, la prise d'Initiative individuelle des citoyens. Cette politique portait sur l'encouragement des entreprises telles que ANSEJ-CNAC-ENGEM

تمهيد:

لقد سعت الجزائر مباشرة بعد نيلها الاستقلال، وما ورثته من اقتصاد متخاف ومدمر، وشعب أمي وفقير وبطال، لجأت الى بناء صناعة محلية وطنية، هدفها القضاء على الفقر والبطالة، إيجاد مناصب شغل لفئات المجتمع، لذلك اعتمدت على عدة مخططات تنموية، هدفها رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرفاهية لديهم، لكن واجهتها عدة عراقيل خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، هذه الظروف الصعبة، دفعتها إلى انتهاج سياسة أخرى للتشغيل، بغية امتصاص البطالة، وخلق ثروة منتجة بأيادي الشباب هذا ما جعلنا نتساءل:

- ماهي مراحل التنمية بالجزائر بدءا بالاستقلال الى غاية يومنا هذا؟
- ماهي برامج التصنيع المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية فترة التسعينات، وما هو دور الدولة في تلك الفترة الزمنية؟
- ماهي العراقيل التي وجدت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات؟
- كيف واجهت الدولة تلك الصعوبات والعراقيل خاصة فيما يخص تشغيل الشباب؟
- ماهي برامج التشغيل الجديدة الموجهة لفئة الشباب في هذه المرحلة؟ (بداية التسعينات إلى اليوم).

هذا ما سنعالجه في مقالنا هذا

قد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على سياسة التصنيع الكثيفة وهذا اعتقادا منها على أن سياسة التصنيع هي السبيل الأمثل للتنمية وللخروج من التخلف والفقر الموروث عن الاستعمار.

لذلك شهد قطاع الصناعة اهتمام كبير وعرف تطور كبير نتيجة اتباع العديد من السياسات التنموية التي ركزت على الصناعات الرئيسية وهذا من أجل وضع استراتيجية صناعية تقوم على الموارد التي تمتلكها الجزائر خاصة في مجال النفط والحديد والصلب والميكانيك وغيرها.

وتحقيقا لهذه الاستراتيجية اعتمدت الجزائر على عدة مخططات تنموية، وهذا من أجل استكمال مسار الاستقلال الوطني، وتحسين المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع الجزائري، وعليه نجد أن نموذج الصناعة المصنعة لقي رواجا كبيرا¹.

والهدف من ذلك هو إحداث تغيرات تساهم في خلق بيئة صناعية تعمل على تحسين أساليب العمل وإيجاد فرص التشغيل للملايين من أجل ترقية الفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل غياب خلفية صناعية للبلاد تقرر الاعتماد الكلي على اليد العاملة المحلية خاصة الريفية التي تفتقد لكل معرفة فنية تقنية إضافة إلى افتقادها لثقافة تنظيمية صناعية وسبب هذا النقص أولت الجزائر عناية كبيرة بالعامل لأنه خيار مهم، لا يمكن الاستغناء عليه لأنه هو الاستثمار الحقيقي.

ومن أجل الحصول على موارد بشرية فعالة باشرت الجزائر سياسة التكوين المهني والتعليم مع التشغيل المكثف خاصة فترة السبعينات وهذا قصد تأهيل العمال حسب ما تقتضيه ثقافة التنظيم الصناعي.

وعليه ستنطرق إلى النموذج التصنيعي الذي اعتمدت عليه الجزائر بعد الاستقلال بغية تجسيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الدولة.

وتجسيدها لهذه الأهداف تم استشارة الاقتصادي الفرنسي (Debernis) الذي صاغ نموذج الصناعات المصنعة وهي عبارة عن عملية تحويل المجتمع عن طريق نظام مرتب من الصناعات مع تحقيق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية يهدف إقامة تصنيع حقيقي يتماشى واحتياجات المجتمع.

كما يمكن الإشارة كذلك إلى أن اعتماد الجزائر على الصناعات المصنعة كان يهدف أيضا إلى تحويل ثرواتها الباطنية بالبلاد بدل تصديرها في شكل خام وعليه أصبح التصنيع حل للعديد من العمال وهذا من خلال توفير مناصب العمل وحاجات الفقراء للسلع الاستهلاكية إضافة إلى إنتاج الآلات والمعدات التي تحتاجها قطاعات أخرى بدلا من استيرادها من الخارج وبالعلة الصعبة.

وتجسيد لهذه السياسة التصنيعية أوجدت الجزائر عدة قواعد عززتها ببرنامج مخطط باشرت تطبيقه على أرض الواقع من خلال المخططات التنموية الممتدة من 1965-1989.

لكن قبل التطرق إلى هذه المخططات التنموية كانت هناك مرحلة انتقالية أولية بين 1962-1965: حيث كشفت الحقائق التاريخية التي تلت الاستقلال مباشرة أن القوى الاجتماعية التي شاركت في الثورة لم تكن لها القدرة لغرض سيطرتها لا على الأفراد ولا على أجهزة الدولة والشيء الذي أزم الوضع أكثر هو الرحيل الجماعي لأغلبية ما لكي المصانع هذا الموقف أدى إلى تعطل معظم الوحدات الإنتاجية وعليه أخذ العمال الجزائريين على عاتقهم مهمة تسيير هذه الوحدات والحفاظ عليها حتى لا تتلف من قبل المعمرين وواصلت الجزائر في هذه المرحلة تصدير المنتجات الزراعية والخبز والبتروكيمياويات، إذ كان الاهتمام منصبا على الضمانات الحقيقية والاستهلاكية² تأتي بعدها مرحلة المخططات التنموية.

1965-1979:

هنا كانت الانطلاقة الفعلية لسياسة التصنيع بالاعتماد على مخططات، فتسارعت في تنفيذ أول مخطط تمثل في المخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخططين الرباعين الأول يمتد من (1970-1973) والثاني الممتد من (1974-1977) الهدف دائما هو مضاعفة العمل خلق مناصب الشغل وتطبيق سياسة الاستثمار المكثف وتوسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، تطوير المستويات الفنية والتقنية للعمال.

في هذه الفترة كذلك عمدت الجزائر على نقل التكنولوجيا المتطورة المعقدة فأقامت عدة علاقات مع العديد من الدول الغربية للاستفادة من هذه التكنولوجيا، وعليه نجد أن الدولة الجزائرية تعاملت بصيغ شتى للنقل نذكر منها:

1/ العقود عن طريق الإنجاز بالأقسام:

هذا النوع من العقود تقوم به مجموعة من الشركاء بإنجاز مصنع أو مركب إذ كل شريك يقوم بإنجاز قسم معين من المصنع وعندما ينتهي يسلم إلى الجهة المسؤولة ومثال ذلك مركب الحجار.

لكن هذه الصيغة واجهت انتقادات منها أنها ذات تكاليف جد مرتفعة، لذلك لجأت الجزائر إلى صيغ أخرى مثل.

2/ المفتاح في اليد:

وقد شرع في تطبيق هذه الصيغة عام 1970 نتيجة النقص في اليد الفنية المؤهلة التي كانت تعاني منه المصانع فهذه الصيغة هي عبارة عن تقديم كافة الوسائل والتجهيزات والتقسيمات من قبل المكلف بالمشروع هذا ما أدى إلى وجود فريق أجنبي للصيانة بالجزائر مهنة مراقبة التشغيل وصيانة الآلات مع شرح للعمال طريق العمل على الآلة وكيفية تسيرها، رغم كل ما لهذه الصيغة من امتيازات إلا أن عيوبها ظهرت بعد 4 سنوات من تطبيق هذه الصيغة بحيث تكلفه الإنجاز جد مرتفعة إلى جانب الغياب الفعلي لتحويل التكنولوجيا، إضافة إلى التدخل القليل للعامل الجزائري في جميع مراحل إنجاز المصنع. فقد ترتب عن سلبات هذه الصيغة، الانتقال إلى التعامل مع الأجانب بصيغة:

3/ الإنتاج في اليد:

شرع في تطبيق هذه الصيغة عام 1974 إذ تضمن هذه الصيغة بأن يضمن الممون تكوين عمال متخصصين ومؤطرين يقومون بتنظيم التسيير بصيغة تجعل المؤسسة الصناعية تصل إلى إنتاج الكمية المطلوبة وفق مواصفات عالمية مع تجهيزات المصنع بالمعدات وقطع الغيار من بداية تشغيل المصنع إلى غاية مرحلة الإنتاج الفعلي.

هذه الصيغة كذلك أبانت عن عدة عيوب فطلبت الجزائر صيغة أخرى تمثلت في:

4/ السوق في اليد:

وهي بمثابة تعاقد الجزائر مع الشريك المختار، يتحتم عليه بناء المصنع وتجهيزه وتشغيله مع تلقين العمال الجزائريون تقنيات الإنتاج والتصليح، كما يضمن أيضا سوقا في بلده أو خارجه للسلع المنتجة في بلادنا وهذا لجلب قطع الغيار الأصلية في حين تعطلت إحداها.

تقييم لهذه الصيغ

ما يمكن قوله، أن اعتماد الجزائر على هذه الصيغ لنقل التكنولوجيا هو محاولة لاختيار أحسن التقنيات من أجل إقامة القاعدة المحلية وتحقيق الاستقلال التكنولوجي مع تنمية القدرة الذاتية للعامل من أجل تحسين وتطوير ثقافة تنظيمية

محلية تتكون من قيم ومعايير وعادات وتقاليد جزائرية بحتة من أجل التمرس أكثر على هذه التكنولوجيا للتغلب على المصاعب السابقة مثل اليد العاملة الضعيفة والغير مؤهلة، وهذا لتحل محلها أيادي عاملة ماهرة ومدرّبة، إضافة إلى المنافسة مع إنتاج سلع قابلة للتصدير تكون ذات جودة رفيعة مع تكوين إطارات كفأ قادرة على تحمل المسؤولية للدراسات التقنية وتقويم المشاريع.

الجزائر كانت على علم أن كل هذه المجهودات المبذولة على مستوى تطوير صناعة جزائرية محلية لن تأتي بثمارها ما لم تولي عناية كبيرة بمجال التكوين والتعليم لأنهما دعامتين مهمتين لنجاح التنمية اعتمادا على المورد البشري باعتبارها عنصر فعال في أي نهضة تنموية وعليه باشرت الجزائر اعتماد سياسة تكوين وتعليم واسعة جدا من خلال إقرار مجانية التعليم للجميع دون استثناء وفي جميع الأطوار الدراسية بدءا من الابتدائي إلى الجامعي، إضافة إلى سياسة التكوين المنتهجة والتي عرفت عدة أنماط للتكوين وهذا ما سنوضحه كالاتي بعد أن استردت الجزائر سيادتها الوطنية عام 1962 كان عدد المراكز المهنية لا يتجاوز 22 مركز توجه خدماتها أساسا لتوفير الأيدي العاملة المتدربة لقطاعي البناء والفلاحة.

إضافة إلى ذلك قررت السلطات الوصية استحداث محافظة وطنية ومجلس استثماري للتكوين بتاريخ 25 أوت 1962 وأسندت لهما المهام التالية: إعادة فتح المراكز المغلقة، توجيه البعض منها للتكوين في القطاعات التي كانت تشكو حاجة ملحة، بناء مراكز تكوين جديدة، ونتيجة لهذا القرار تم استحداث أكثر من 5 آلاف منصب تكوين ما بين سنوات 1962-1967.³

وبعد انطلاق الجزائر في برنامج التصنيع في المخطط الثلاثي الممتد بين سنوات 1967-1969 سلك التكوين المهني مسارا جديدا يتلاءم وتطور الاقتصاد الوطني إذا كان يهدف في هذه المرحلة إلى إعداد عمال متخصصين ومؤهلين في تخطيطات متعددة وهنا تم انشاء معهدين تكنولوجيين يهتمان بتكوين التقنيين في الهندسة المعمارية والأشغال العمومية، إضافة إلى معهد الصيانة الكهروميكانيكية، كما تم إلحاق كل المؤسسات الوطنية الكبرى بالوطن بمراكز تكوين خاصة بها.⁴

ومن أمثال تلك المراكز المهنية التابعة لمؤسسات النسيج والجلود، مؤسسة صناعة العربات الصناعية وهذه المراكز متواجدة بالمنطقة الصناعية بالروبية

وغيرها، ومن نتائج هذه السياسة المتبعة هو ارتفاع طاقة الاستيعاب من 25 ألف منصب تكوين عام 1969 إلى 68 ألف منصب عام 1977 إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء معهدان لتكوين المكونين وهما المعهد الوطني للتكوين المهني الخاص بالتقنيين الساميين والإطارات التابعة للمؤسسات الوطنية الكبرى، والمعهد الوطني للفلاحة.⁵

بعدها شرعت الدولة الجزائرية كذلك في تطبيق برنامج المخطط الخماسي الأول 1980-1984 حيث قدرت حاجيات البلاد من العمال المكونين في هذه الفترة حوالي 405 ألف عامل مؤهل و86 ألف عامل تقني وتقني سامي، كما تم بناء وتجهيز 281 مؤسسة تكوينية جديدة منها 5 معاهد وطنية.

أما المخطط الخماسي الثاني الممتد من 1988-1992 فقد كان أكثر طموحا واستهدف استحداث 100 ألف منصب تكوين من أجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية للوطن وانهجت في ذلك عدة أنماط من التكوين منها: التكوين المهني الأولي، التكوين عن طريق التمهين، التكوين بالخارج، الدروس المسائية وغيرها.⁶

إضافة إلى ذلك نجد أن الجزائر عملت على تشجيع مجانية التعليم لكافة أفراد المجتمع دون تمييز ذكور وإناث وهذا من خلال إنشاء العديد من المدارس والثانويات والجامعات، إضافة إلى إنشاء العديد من المعاهد العليا الوطنية والمدارس المتخصصة وهذا كله من أجل رفع المستوى العلمي لأفراد المجتمع الجزائري، حتى يرتقي في السلم العلمي والمهني.

كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية كان في صالح فئات المجتمع من أجل النهوض بصناعة محلية قوية، وهذا ما نجده مباشرة بعد الاستقلال إذ فتحت الدولة الباب واسع لتوظيف عدد كبير من العمال من خلال المركبات الصناعية الضخمة، حيث تم تأسيس الشركات الوطنية المتخصصة وأصبحت كل شركة تستحوذ على قطاع بكامله مثل الميكانيك، النسيج والجلود... إلخ. إضافة إلى بناء المركبات الصناعية وخلق الأقطاب الصناعية. هذه الهياكل الصناعية الضخمة استلزمت توظيف المئات من العمال بل الآلاف إذ قدر عدد العمال عام 1967 بـ 109 ألف عامل بالقطاع العمومي، ليرتفع عام 1970 إلى 204 ألف عامل، ليقفز عام 1980 إلى أكثر من 900 ألف عامل يشتغل بالقطاع العمومي، وبصفة دائمة.⁷

- أما من ناحية القطاعات الانتاجية التي كانت تشغل هؤلاء العمال سنو جزها على الشكل التالي بدءا من سنة 1970 إلى غاية 1980.
- قطاع المحروقات والغاز الطبيعي: قدر عدد العمال حوالي 16 ألف عامل عام 1970 ليصل إلى 84 ألف عامل عام 1980.
 - قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات: شغل عام 1970 أكثر من 28 أف عامل ليقفز عام 1980 إلى 56 ألف عامل.
 - قطاع النسيج: شغل عام 1970 حوالي 26 ألف عامل ليصل عام 1980 إلى 43 ألف عامل.
 - قطاع الجلود والأحذية: شغل عام 1970 5 آلاف عامل، ليصل عام 1980 إلى أكثر من 10 آلاف عامل.⁸
 - قطاع الصناعة الكيماية: عام 1970 كان يشغل 7 آلاف عامل أما عام 1980 فوصل العدد إلى 25 ألف عامل.
 - قطاع صناعة الورق والمطابع: كان يشغل عام 1970، 5 آلاف عامل ليصل العدد عام 1980 إلى 34 ألف عامل.
 - أما قطاع البناء والأشغال العمومية: فقد كان يشغل عام 1970 حوالي 100 ألف عامل، وفي عام 1980 وصل العدد إلى 240 ألف عامل.
- من خلال المعطيات السابقة الذكر، يمكن القول أن العمال الأجراء كونوا في تلك الفترة أي 1970-1985 قوة عمل كبيرة ورئيسة لتنمية الاقتصاد الوطني. كما أن التوظيف الواسع لعدد كبير من العمال في تلك الفترة ساهم في تقليص نسبة البطالة فخلف مصدر رزق عيش للكثير من العائلات الجزائرية.
- إذ نجد استحواد بعض القطاعات الاقتصادية الحساسة على عدد أكبر من العمال مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعات الغذائية وصناعة النسيج.
- إضافة إلى ذلك في هذه المرحلة نلاحظ نزوح ريفي كبير نحو المدن الحضرية خاصة أمام المناطق الصناعية الكبرى كالجائر العاصمة، عنابة، وهران، سكيكة... الخ مفضلين العمل الصناعي على العمل في المزارع والفلاحة. وبداية من عام 1980، بدأت تظهر بوادر تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسات الوطنية وهذا نتيجة هبوط أسعار البترول بشكل مباغت وأمام هذه الوضعية الحرجة تقرر اتخاذ مجموعة من الاجراءات أهمها عملية إعادة هيكلة

المؤسسات وعملية استقلالية المؤسسات. كان الهدف من هذه الاجراءات ضمان نجاح المؤسسة العمومية الاقتصادية وضمان فعاليتها ونموها.

لكن النتائج كانت مخيبة للأهداف المرجوة، إذ أكدت نتائج تطبيق هاتين الخطوتين عن عدة سلبيات نذكر منها:

- وجود عجز كبير على مستوى الاطارات؛
- عدم فعالية القادة المسيرين وعدم الاستقرار في منصب واحد؛
- عدم الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر محرك عملية التنمية شاملة؛
- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة التراجع في التشغيل؛
- وجود توترات واضطرابات خطيرة عبرت عنها الطبقة العاملة، مثل رفض العمل، التغيب، التخريب، الإضرابات... الخ.⁹

ومن خلال هذه النتائج السلبية المحققة كان من الضروري والأمر المستعجل الانتقال إلى مرحلة تسيير جديدة تأخذ في الحسبان التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي وعلى الدولة الجزائرية، التكيف والاندماج ضمن هذه التحولات الكبرى والتي من أبرزها الخصوصية، المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الاقتصاد الحر، وفكرة المقاولاتية وهذه المظاهر كلها تدخل في فكرة العولمة حالياً والتكتلات العالمية والحديث عن الخصوصية بالجزائر ليس وليد الظروف الأنية التي يمر بها الاقتصاد الوطني فقط، بل المتمعن أكثر يكتشف مدى ارتباطها بمختلف مراحل التغير التنظيمي الذي عرفته كل المؤسسات العمومية الوطنية إذ كان الهدف من مشروع إعادة هيكلة المؤسسات هو تفكيك المؤسسات الكبيرة الحجم وتحويلها إلى وحدات إنتاج صغيرة حتى تصبح لها الفعالية والقدرة على المنافسة ، أما عن مرحلة انتقالية المؤسسات فقد تضمن خصوصية التسيير مع الاحتفاظ بالطابع العمومي لملكية رأس المال، وهذا شكل واضح عن التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.¹⁰

وعليه نجد الجزائر منذ بدأ برنامج الخصوصية عام 1990 برمجت حوالي 650 مؤسسة عمومية قابلة للخصوصية، ففي عام 1995 تم خصخصة 250 مؤسسة شملت عدة قطاعات، وفي عام 1998 تم خصخصة 200 مؤسسة في مجال الأجر، الفنادق، الصناعات الغذائية والمشروبات.¹¹

وعليه كانت النتائج وخيمة خاصة على مستوى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، إذ تم حل ما يقارب 1011 مؤسسة منذ عام 1995 إلى غاية عام 2004.

- فقدان ما يقارب 400 ألف منصب شغل دائم؛
 - تسريح الآلاف من العمال وقدر بـ 370 ألف عامل مسرح.¹²
- هذه الظروف والأوضاع الصعبة دفعت بالجزائر إلى فتح الباب واسعا أمام أشكال أخرى من التنمية تمثلت في القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي، إضافة إلى تشجيع المقاولاتية لدى الشباب.
- هذه المستجدات الجديدة جعلت الدولة الجزائرية تتراجع عن فكرة الدولة المقولة أو الدولة الموجهة والمخططة بل تركت الأمور تسير بكل حرية، وأصبح دورها يتمثل في المراقبة والتوجيه إذ في هذه المرحلة (بداية من 1990) نجد أن الدولة الجزائرية شجعت القطاع الخاص، وهذا من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطعمت هذه المجهودات المبذولة بترسانة من القوانين حتى تشجع الاستثمار وتخلق مناصب شغل، وبالتالي القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المنشودة.

وفي هذا الشأن صدرت عدة قوانين تشجع خلق الثروة والقضاء على البطالة التي استفحلت بصفة واضحة في هذه الفترة، فنجد مثلا المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993، وجاء هذا القانون لتدعيم وتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار،¹³ تلى ذلك مرسوم رئاسي رقم 86-438 المؤرخ في 26 رجب 1471 الموافق لـ 07 ديسمبر 1996 والذي يشجع الاستثمارات والمبادرات الفردية والجماعية، وقد جاء هذا المرسوم كذلك لتشجيع الاستثمار في شتى الميادين مع كل الحرية.¹⁴

نجد كذلك صدور الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والذي يهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.¹⁵

هاته التحفيزات والتشجيعات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية أو الوطنية لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذ بقيت عدة مشاكل تتخبط فيها الدولة ومنها خاصة البطالة التي استفحلت بشكل كبير إذ وصلت عام 1996 إلى 32%،¹⁶ بل أكثر من ذلك ظهرت بطالة الجامعيين

الذين يتخرجون من الجامعات والمعاهد ولم يتحصلوا على مناصب شغل بسبب ضعف مستوى الاستثمار وقلة التشغيل، زيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد، التقليلص المتزايد للعمال جزاء التسريح وغلق المؤسسات وهذا الوضع المتأزم دفع الدولة الجزائرية إلى استحداث أماكن جديدة للشغل تعتمد على المبادرة، الايداع، الابتكار، وخلق الثروة أو ما يعرف بالمقاولاتية، وتجلى ذلك من خلال عدة صيغ وضعت لذلك تشجيع الشباب البطال على خلق مشاريع خاصة بهم ، الهدف القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من أجل رفاهية المجتمع، فمن بين هذه الصيغ نجد:

(I) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej:

وهي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تقوم الوكالة بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة أسباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في إنتاج السلع والخدمات.¹⁷

وتسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي من خلال منح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

انطلق هذا الجهاز في العمل الميداني خلال السداسي الثاني من عام 1997 إذ أن هذا الجهاز متواجد في 48 ولاية، هناك شروط لهذا الجهاز حتى يقبل الشباب فيه ومن أهمها: السن من 19-40 سنة له مؤهلات علمية ومهنية لها علاقة مع المشروع الذي يريد إنجازه.

- التعهد بخلق ثلاثة مناصب عمل دائمة.
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية حسب النسبة المحددة لقيمة المشروع.¹⁸

كما أن المقاول الشاب يتحصل على هذه الامتيازات منها:

- تخصيص نسب الفوائد البنكية ما بين 60 و95%؛
- تسديد القرض البنكي بعد ثلاث سنوات؛
- تخفيض حقوق جمركية السلع وغيرها.

إضافة إلى ذلك فإن التركيبة المالية لتمويل مشروع الشباب يأخذ 03 أشكال

هي:

1/ التمويل الذاتي:

بمعنى كل مصاريف المشروع من المال الخاص للشباب أو من مجموعة شباب صاحب أو أصحاب المشروع.

2/ التمويل الثنائي:

يكون من جهتين بين المبادرة الشخصية للشباب من جهة وقرض بدون فائدة يمنح من قبل الوكالة.

3/ التمويل الثلاثي:

هنا يتدخل البنك كطرف ثالث في عملية تمويل المشروع وهذا حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع، وحسب عدد مناصب الشغل الدائمة. وعليه ومن خلال كل هذه التدابير والامتيازات التي وضعتها الجزائر لتشجيع العمل المقاوالاتي لدى الشباب، استطاع هذا الجهاز وفي ظرف قصير تحقيق عدة ايجابيات نذكر منها:

في عام 1997 تم إنشاء 3570 مؤسسة مصغرة، شغلت حوالي 8280 شخص.¹⁹

ليفتقر عام 2010 إلى إنشاء 94.736 مؤسسة مصغرة نتج عنها خلق أكثر من 600 ألف منصب شغل.²⁰

الجهاز الثاني الذي شجع فكرة المقاوالاتية لدى الشباب هو جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين CNAC البالغين من العمر ما بين 35-50 سنة. ولقد أنشئ هذا الجهاز إثر مرسوم رئاسي رقم 514-03 مؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 30 ديسمبر 2003، ويتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة.²¹

ومن شروط الانضمام لهذا الجهاز ما يلي:

- السن من 35-50 سنة؛
- امتلاك مؤهلات مهنية ومهارات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر على الأقل بصفة طالب للشغل، أما عن الامتيازات التي منحها هذا الجهاز لهذه الفئة تتمثل فيما يلي:
- تسديد الديون دون فوائد؛

- مرافقة من قبل مستشار متمثلة في التوجيه، تركيب المشروع، التكوين في مجال غير المؤسسة.
- إعفاءات جبائية وجمركية تقدر بـ 5%؛
- إعفاء من الرسم العقاري على الملكية المبينة... الخ

II) الجهاز الثالث هو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هذا الجهاز موجود على مستوى كل دوائر الوطن. هذا الجهاز هو بمثابة عون للمواطنين دون دخل، أنشأ عام 1999،²² يستفيد من هذا الجهاز الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 50 سنة بما فيه ربات البيوت (النساء) شرط امتلاك مؤهلات مهنية ومهارات لها علاقة مع النشاط، إضافة إلى مساهمة شخصية حسب طبيعة المشروع من بين امتيازات هذا الجهاز، أن القروض الممنوحة تسدد على فترة زمنية ممتدة من 12 إلى 60 شهرا ودراسة الملفات لا تأخذ وقت كبير بل في غضون شهر فقط.

هذا الجهاز لا يزال فتيا، ولم يعطي النتائج المرجوة بعد، إضافة إلى كل هذه الأجهزة التي تدعم وتشجع العمل المقاوالاتي قامت الدولة كذلك بسن عدة امتيازات أخرى لصالح الشباب البطال الذي يحاول أن تستحدث مشروع عمل خاص به ولم يتمكن من ذلك فتم اللجوء إلى صيغ جديدة لتمويل المشاريع من أجل تشجيع العمل المقاوالاتي والعمل على تنمية البلاد من خلال اجراءات تحضيرية أخرى نذكر منها:

1/ الورشات المتنقلة:

هي خاصة بالشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 19-50 سنة شرط حملهم لشهادة التكوين المهني، وتمكنهم من إنشاء مؤسستهم الخاصة بمساهمة شخصية تقدر بنسبة 1% من كلفة المشروع الذي يصل إلى 10 مليون دينار.

ويستفيدون من قرض دون فائدة بمبلغ يقدر بـ 500 ألف دينار لاقتناء ورشة متنقلة لممارسة نشاطهم في المجالات التالية: الترخيص، كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد، تركيب الزجاج، ميكانيك السيارات... الخ من الأعمال المهنية الأخرى ومدة تسديد القرض تقدر بـ 8 سنوات مع ارجاع الدفع لـ 3 سنوات أخرى.²³

2/ المكاتب الجماعية:

وهذه الصيغة خاصة بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة شرط أن يكونوا حاملين لشهادات التعليم الجامعي، إذ بإمكانهم إنشاء مكاتب جماعية مثل: المحاماة، أطباء، مخابر التحاليل الطبية... الخ.

كلفة المشروع تقدر بـ 10 مليون دينار مع إعانة لكراء محل لمكاتبهم تصل إلى 1.000.000 دج إضافة إلى قرض بدون فائدة بنسبة تتراوح ما بين 25 و29%، ويكون تسديد القرض خلال 08 سنوات قابلة للإرجاع لمدة 3 سنوات أخرى.

وفي الأخير نقول كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في ميدان التشغيل، الغرض منها تحقيق التنمية المنشودة للوطن مع تحفيز الشباب على خلق مناصب عمل خاصة بهم من خلال إنشائهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الحل البديل الحالي للتشغيل وخلق مناصب العمل بعدما كان القطاع العمومي سابقا يتحمل لوحده مهمة التشغيل للآلاف من العمال، إذ بإفلاس القطاع الوطني العام وتسريح الآلاف من العمال، فتح الباب وفتح المجال للقطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسط لأن تقوم بالدور المنوط بها حاليا، وبالتالي تشجيع وترقية ثقافة المقاولة التي لا تزال فتية وفي بداياتها بالجزائر، إذ نجد تراجع دور الدولة كموجه ومسير ومخطط وتركزت زمام المبادرة والتسيير والإبداع للشباب المقاول الذي هو محكوم عليه بجعل مؤسسته الصغيرة ناجحة ورائدة.

الهوامش:

- 1 علي غربي، يمينة نزار: التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 63.
- 2 عبد اللطيف بن شنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1982، ص ص 10-11.
- 3 عبد القادر جفلاط: حيازة التكنولوجيا المنشودة من أجل التنمية الصناعية، ترجمة: محمد رضا محرم، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987، ص ص 87، 90.
- 4 عبد القادر الهاشمي: التكوين المهني بأقطار المغرب العربي، المركز العربي للتدريب المهني، طنجة، المغرب، 1992، ص 07.
- 5 محمد بو مخلوف بوزيد صحراوي وآخرون: الشباب والتربية، مخبر الوقاية والأرتموميا، الجزائر، 2010، ص 10.

- ⁶ عبد القادر الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 10.
- ⁷ أوراق الاتحاد العام للعمال الجزائريون: ص ص 22-25.
- ⁸ Mostefa boutefnouchet: les travailleurs en algérie, édition ENAP/ENAL, Alger, 1984, p 69.
- ⁹ Jbid, p 75.
- ¹⁰ يوسف سعدون: علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية، مخبر التنمية والتحوليات الكبرى في المجتمع الجزائري، عنابة، الجزائر، 2005، ص ص 31-33.
- ¹¹ Fodil Hassam: chronique de l'économie Algérienne, vingtans de réforme libérales 1986-2004, éditions, l'économiste d'algerie, alger, 2005, p 142.
- ¹² Nouridine grim: l'économie algérienne otage de la politique, editions, casbah, Alger, 2004, pp, 61-63.
- ¹³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: من أجل السياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالجزائر، دورة 20، جوان، 2002، ص 16.
- ¹⁴ محمد بودهان: الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والنشر، الحراش، الجزائر، 2000، ص 18.
- ¹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص 16.
- ¹⁶ المرجع الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص 19.
- ¹⁷ نفس المرجع، ص 37.
- ¹⁸ M. zouba: guide de creation et gestion d'une entreprise PEM/PMI, edition zouba, bouira, alger, 2007, p 19.
- ¹⁹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1999، الدورة 13، ماي 2000، ص 96.
- ²⁰ محمد بومخلوف، بوزيد صحراوي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 124.
- ²¹ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: وثائق عمل خاصة، جانفي، 2004.
- ²² الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: دليل استحداث مناصب الشغل، الجزائر، 2011.
- ²³ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: دليل جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة، مطبعة الضمان الاجتماعي، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 15.